

الحكومة الجزائرية تقرر تأجيل زيارة المقرر الأممي للحريات العامة للمرة الثامنة

منذ 6 ساعات



الجزائر- "القدس العربي": أثار قرار الحكومة الجزائرية إرجاء زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية تكوين الجمعيات والتجمع والتظاهر، ردوداً فعل في الأوساط السياسية والحقوقية، خاصة أن هذا التأجيل يتكرر للمرة الثامنة منذ سنة 2011.

بعد أن كان منتظرا أن يصل المقرر الخاص للأمم المتحدة، غدا الإثنين، تؤكد تأجيل الزيارة. وأوضح مصدر حقوقي جزائري تحدث لـ"القدس العربي"، أن جمعيات جزائرية معنية بالزيارة أخطرت عبر رسالة من سكرتارية المقرر الخاص، يوم الأربعاء الماضي، تم فيها التأكيد على أن التأجيل تم بطلب من الحكومة الجزائرية، على أن يحدد موعد آخر سنة 2023.

وأضاف المصدر أن زيارة المقرر الأممي الخاص، كانت ستدوم 10 أيام، ينتقل فيها بين عدة ولايات إلى جانب العاصمة الجزائرية، ويلتقي بالسلطات الرسمية من رئاسة الجمهورية إلى الوزارة الأولى والوزارات المعنية بالملف مثل العدل الداخلية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي هو هيئة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية، كما يلتقي فيها منظمات المجتمع المدني المستقل وأحزابا سياسية من الموالات والمعارضة.

واعتبر معارضون في الجزائر تأجيل الزيارة دليلا على رغبة السلطات تفادي ملاحظات مزعجة في الوقت الحالي. وقال عثمان معزوز، رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في هذا الشأن، إن تأجيل زيارة مقرر الأمم المتحدة، يشير بوضوح حسبه إلى أن الحكومة تريد شراء صمت القوى العظمى بخصوص الواقع الحقوقي في الجزائر، على حد تعبيره.

وأضاف في نشاط لحزبه المعارض، أن هذا التأجيل يأتي في وقت يوجد أكثر من 300 من سجناء الرأي في السجن، بينما يخيم "سيف داموقليس" على كل النشاط السياسي الذين يرفضون الاستسلام للانتهاكات اليومية لأبسط حقوق الإنسان.

وشدد معزوز على أنه "من الملحّ مضاعفة المبادرات المتعلقة بمسألة الحريات وسجناء الرأي ووقف انزلاق غالبية السكان إلى الأسوأ، مشيرا إلى أن "إعادة تجميع القوى الديمقراطية والنقابات العمالية حول مسائل الحريات والقوة الشرائية وضد التوجهات الاقتصادية الحالية، أمر ضروري". وأبرز أن "هناك العديد من النضالات التي يجب خوضها، وفي ظل وجود مناضلين متّحدين وحازمين، يمكننا أن نكون بديلا لأن لدينا المشروع والإيمان والعزيمة".

وعكس ما تم تداوله، فإن المقرر الأممي الذي كان سيزور الجزائر ليس معنيا بقضايا سجناء الرأي، وهو مختص فقط بقضايا حرية إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات وتنظيم المسيرات والاجتماعات العمومية، وهي المسائل التي تدخل في إطار عهده. ويوجد على مستوى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، مقررون آخرون لديهم اختصاصات متنوعة تتعلق بسجناء الرأي وقضايا التعذيب والاتجار بالبشر وغيرها.

وأوضح سعيد صالح، نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، أن تأجيل الزيارة يتم للمرة الثامنة على التوالي منذ سنة 2011. وكتب الحقوقي في تدويته له على فيسبوك، أن ما يفسر تأجيل الزيارة، هو رغبة الحكومة الجزائرية في التنصل من التزاماتها تجاه آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، فهي تخشى من هذه الزيارة التي ستكشف حقيقة القمع الذي لا هوادة فيه، على حد تعبيره.

وأضاف أن الوضع يتميز بانتهاكات متعدد للحريات، خاصة من حيث المسيرات والتجمعات السلمية المحظورة منذ آذار/ مارس 2021. وذكر في السياق، قرارات حل الجمعيات على غرار ما تعرضت له "راج" وتجميد نشاط الأحزاب السياسية مثل ما حصل مع حزب العمال الاشتراكي، كما

تتعرض أحزاب أخرى، بحسبه، لإجراءات قانونية متعددة مثل الاتحاد من أجل الرقي والتغيير، والحركة الديمقراطية الاجتماعية.

وتساءل صالح عن الوسيلة التي كانت ستبهر بها الحكومة كل هذه الانتهاكات أمام المقرر الأممي، خاصة أنه كان يخطط بالإضافة إلى لقاءاته مع المسؤولين، لمقابلة الجهات الفاعلة في المعارضة والمجتمع المدني المستقل.

وخلال السنتين الماضيتين، واجهت عدة أحزاب في الجزائر دعاوى قضائية بالحل وتجميد النشاط، رفعتها وزارة الداخلية أمام القضاء الإداري الذي يفصل في هذا النوع من النزاعات، بحجة مخالفة هذه التنظيمات لقوانين الجمهورية. وسبق لمنظمات حقوقية جزائرية ودولية على غرار "أمستي إنترناشيونال" أن نددت بهذه الشكاوى واعتبرتها وسيلة للتضييق على العمل السياسي المعارض، كما وجّه تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العالم لسنة 2021، ملاحظات للجزائر في هذا الشأن. لكن وزارة الداخلية، تؤكد في المقابل أن الأمر مرتبط بمخالفة هذه التنظيمات لقانون الأحزاب والجمعيات، ويؤكد الرئيس عبد المجيد تبون في حواراته مع وسائل الإعلام، أن حرية الأحزاب مضمونة فقط من خلال التصريح وفق ما ينص عليه الدستور الجديد.

وفي الفترة الأخيرة، تلقى حزبا الحركة الديمقراطية الاجتماعية الذي يمثل التيار الشيوعي، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، إنذارات من قبل وزارة الداخلية، حول استعمال مقار الحزبين لأغراض خارجة عن الأهداف المسطرة في قانونهما الأساسي، وفتح أبوابهما لتنظيمات غير معتمدة، وذلك على خلفية استضافة الحزبين نشاطات لجمعيات حقوقية ومدافعة عن سجناء الحراك. ولاقى تصرف الداخلية استياء من سياسيين اعتبروا أن منع أحزاب من تنظيم نشاطات سياسية في مقراتها سيلغي مبررات وجودها ويحولها لمجرد كيانات إدارية.

كلمات مفتاحية

أوضاع حقوق الإنسان	الجزائر	الحكومة الجزائرية	سجناء الحراك
--------------------	---------	-------------------	--------------



اترك تعليقا

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها *

التعليق *

البريد الإلكتروني *

الاسم *

إرسال التعليق

سبتمبر 11, 2022 الساعة 1:01 م

أحلام



مادامت القضية فيها حقوق الانسان والحريات فتأجيل زيارة المقرر الاممي للحريات العامة هو الحل الوحيد الذي يوجد أمام النظام الجزائري. لو كانت هناك حريات في الجزائر لما أجلت الزيارة لمدة 9 سنوات متتالية
رد

سبتمبر 11, 2022 الساعة 3:36 م

لا تحدثوا بلساني للتلفيق



لأن منظمات حقوق الإنسان تكيل بمكيالين وهي عنصرية منافقة لا تجرؤ على انتقاد إسرائيل المحتلة لأرض فلسطين التي تقتل الفلسطينيين وتهدم منازلهم بغير وجه حق منذ 1948 وإلى يوم الناس هذا ولا انتقاد أمريكا التي تقتل شرطتها السود دون رحمة ولا أوروبا العنصرية المنافقة التي تطرد المهاجرين العرب والمسلمين و الأفارقة وتستقبل ملايين الأوكران 😄😄😄😄

سبتمبر 11, 2022 الساعة 1:03 م

لا علق اليد



النظام الجزائري لم يرفض الزيارة فقط أجلها لان الجزائر هي بلد الحريات والديمقراطية وحقوق الانسان
رد

سبتمبر 11, 2022 الساعة 4:02 م

ابن الوليد. المانيا.



. هل هناك سبب لسمح الله؟

سبتمبر 11, 2022 الساعة 1:05 م

حسن حسني



الحقيقة لا تتقدم مع مرور الزمن بل تبقى شاهدة على كل الخروقات التي تنهجها بعد الدول
رد

مسعود الجزائر سبتمبر 11, 2022 الساعة 1:23 م



الحرية وحقوق الإنسان كلها مطالب ضد المبادئ الإسلامية وهذه المنظمات الاممية تتبناها لتدعيم العلميين والخارجين عن مبادئ ثورة نوفمبر 1954م لا اكثر ولا اقل واغلبيتها تتعارض مع الاعراف الاجتماعية لاننا مجتمع محافظ ولسنا اوروبيين

رد

ميساء فلسطين سبتمبر 11, 2022 الساعة 1:27 م



لا نحتاج لمن يراقب حقوق الإنسان عندنا فنحن جنة الحرية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط... التظاهرات ليسا محضورة و الشارع مليء بها... الصحافة مستقلة جدا و الأحزاب ليست بوقا للسلطة. الحال عال و كله تمام 🙌👏

رد

أحمد بن أحمد سبتمبر 11, 2022 الساعة 1:40 م



هل يزور فلسطين و يسمع لأبنائها وحقوقهم المهضومة

رد

عبد الرحمان سبتمبر 11, 2022 الساعة 2:47 م



وهل ننتظر من الولايات متحدة لتقول لنا اين يكمن حرية الانسان ؟ هل يعرفون معنى الحرية ؟ الحرية التي فيها زواج مثليين حرية و اسقاط قانون الوراثة الذي اتى من القرآن تحت شعار مساواة بين الرجل والمرأة . وحرية سب وشتم وتخوين كل انسان بدون ادلة حرية . نعرف الحرية جيدا لذا لا يحاول احدا ان يزايد علينا

رد

حمودي سبتمبر 11, 2022 الساعة 2:58 م



هل يذهب المقرر الى اسرائيل؟

رد

معزوزي محفوظ سبتمبر 11, 2022 الساعة 4:21 م



م ماذا يفعل في الجزائر الأجر به ان يذهب إلى الأراضي المحتلة ليطلع على وضعية السجناء الفلسطينيين الذين يقبلون في السجون الإسرائيلية

رد

إشترك في قائمتنا البريدية

اشترك

أدخل البريد الإلكتروني *

حولنا / About us

وظائف شاغرة

أعلن معنا / Advertise with us

أرشفيف النسخة المطبوعة

أرشفيف PDF

النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

لايف ستايل

الإقتصاد

رياضة

وسائط

الأسبوعي

جميع الحقوق محفوظة © 2022 صحيفة القدس العربي

by